

## دور الاستثمار الأجنبي المباشر في تنويع الصادرات خارج المحروقات

## - دراسة حالة الجزائر -

The Role of Foreign Direct Investment in Diversifying Exports  
Outside the Hydrocarbon Sector - A Case Study of Algeria-

كمال منصوري

جامعة محمد خيضر بسكرة (الجزائر)، mansouri.kamel07@univ-biskra.dz

تاريخ النشر: 2024/12/19

تاريخ القبول: 2024/12/15

تاريخ الاستلام: 2024/11/15

**Abstract:**

Foreign direct investment (FDI) is vital for economic development, providing capital, technology, and knowledge transfer. It helps countries reduce reliance on oil imports by promoting sectoral integration, competitiveness, and exports. To attract FDI, mechanisms and guarantees for investors are necessary, along with revitalizing sectors like agriculture and tourism. Our study examines the transition from an oil-based rentier economy to a diversify economy, emphasizing the advantages of this approach.

**Keywords:** Foreign direct investment, capital, technology transfer, sectoral integration, exports.

**المخلص:**

الاستثمار الأجنبي المباشر أساسي لتحقيق التنمية الاقتصادية، حيث يوفر رأس المال لتمويل المشاريع وتعزيز القطاعات غير النفطية. يتطلب تنويع الاقتصاد وتحقيق المنافسة العالمية وضع مekanizmat وضمانات للمستثمر وتعزيز الزراعة والسياحة وتحسين الصادرات. تهدف الدراسة إلى الانتقال من الاعتماد على النفط إلى اقتصاد متنوع خارج قطاع المحروقات وتحقيق المكاسب المرتبطة بهذا التحول.

**الكلمات المفتاحية:** الاستثمار الأجنبي المباشر، ترقية الصادرات، نقل التكنولوجيا وتطوير المعارف.

## مقدمة

يعرف العالم المعاصر تغيرات إقتصادية هامة فبعد التكاملات الإقتصادية التي حدثت في العالم بعد الحرب العالمية الثانية ودور المؤسسات الدولية والتي تمثل الحدث العام لما يعرف بالعولمة ، وهنا نحاول التركيز على الإستثمار الأجنبي المباشر بإعتباره أحد المتغيرات الأساسية على النطاق الدولي والمحلي ويعتبر من الإهتمامات الأولية لكل دولة سواء كانت متقدمة أو نامية ، والتدفق للاستثمارات الأجنبية المباشرة يؤدي خصوصا إلى زيادة النمو الإقتصادي من خلال تحسين البنية التحتية وإيجاد فرص عمل والاعتماد على التكنولوجيات الحديثة من خلال الشركات متعددة الجنسيات ومنه إحداث التنوع في المنتجات وصادراتها وتحسينها ، ومنه مضاعفة التبادل التجاري الدولي الذي يعتبر السبيل الأمثل لتدفق العملة الصعبة و تطوير الاقتصاد الوطني خارج الواردات من عائدات الصادرات النفطية.

### 1- الإشكالية:

ما هو دور الإستثمار الأجنبي المباشر في تنويع الصادرات خارج المحروقات ؟  
من هذه الإشكالية يمكن أن نطرح جملة من الأسئلة الفرعية :

- 1- ما مدى مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في تنويع الصادرات ؟
- 2- ما هو دور تنويع الصادرات في زيادة الواردات المالية للدولة خارج المحروقات؟
- 3- ما مدى أهمية كل من الاستثمار الأجنبي المباشر وتنويع الصادرات خارج المحروقات على الإقتصاد الوطني؟.

### 2 - الفرضيات :

- 1-يقوم الإستثمار الأجنبي المباشر على تحسين القطاعات الاقتصادية من خلال جلب الموارد المالية والمادية وإستعمالها بأحسن وجه من خلال تطوير وتنويع وترقية الصادرات في مختلف القطاعات .
- 2-مضاعفة حجم المبادلات التجارية خارج المحروقات من خلال تطوير قطاعات جديدة والإستفادة من مواردها التصديرية.
- 3-يقوم الاستثمار الأجنبي المباشر على زيادة ونمو النشاطات الإقتصادية والتي

أدت إلى تطوير الصناعات المختلفة ومضاعفة حجم الصادرات و الإيرادات التي ساهمت في التنمية المحلية في الجزائر.

### 3 - الهدف من البحث:

تهدف الدراسة على تبيان العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر من جهة وتنوع الصادرات من جهة أخرى للوصول إلى إحداث تنمية اقتصادية، إذ يعتبر الأول أداة فعالة في تحسين وتنمية الاقتصاديات باعتباره السبيل الأسهل والمضمون في دعم المشاريع ومنه مضاعفة حجم القطاعات المنتجة والتي تهدف في مجملها إلى تنويع المنتجات وزيادتها ومنه تنوع الصادرات نتيجة إرتفاع حجم الإنتاج ، فتتنوع الصادرات تركز على تحسين الجانب التنظيمي والبنية التحتية وظهور قطاعات جديدة خارج المحروقات الذي يستدعي وجود استثمارات كبيرة وتدفق التكنولوجيا الحديثة وأساليب إنتاج متطورة تساعد المنتج على المنافسة في الأسواق الخارجية .

### 4 - منهج الدراسة :

ل للوصول إلى إجابة على الإشكالية المطروحة ومعرفة صحة الفرضيات نسلك المنهج الوصفي والمنهج التحليلي لظاهرة الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر وما مدى أهميته على تنويع الصادرات وهذا بتقديم المعطيات المتوفرة و الطرق الفعالة لتحقيق التنمية من تطوير وتنويع الصادرات خارج قطاع المحروقات.

في المبحث الأول : نتناول فيه الإطار المفاهيمي للاستثمار الأجنبي المباشر والتصدير من خلال تقديم تعاريف أهم الاقتصاديين والمفكرين وكذا عرض دور وأهمية الاستثمار الأجنبي المباشر على ترقية الصادرات.

في المبحث الثاني : نتطرق إلى واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في تنويع الصادرات خارج المحروقات في الجزائر من خلال تقديم تطور تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر والتوزيع الجغرافي والقطاعي له وذكر أهم الميزات المحققة من خلال تطوير الصادرات خارج المحروقات .

## المبحث الأول: مفاهيم حول الاستثمار الأجنبي المباشر والتصدير

في هذا المبحث نتناول مختلف تعاريف الاستثمار الأجنبي المباشر والتصدير كما يلي :

### المطلب الأول: تعريف الاستثمار الأجنبي المباشر

يتمثل الاستثمار الأجنبي المباشر في قيام شركة أو منشأة ما بالاستثمار في مشروعات تقع خارج حدود الوطن الأم، و ذلك بهدف ممارسة قدر من التأثير على عمليات تلك المشروعات.

أما في ما يخص تعاريف الاستثمار الأجنبي المباشر فهي متنوعة و عديدة نورد أهمها فبعض الاقتصاديين يعرفونه فيما يلي : (فايزة، 2015، صفحة 2)

1- أبو قحف عبد السلام يرى أن الاستثمار الأجنبي المباشر هو عبارة عن اكتساب المستثمر الأجنبي لكل أو جزء من الاستثمارات في مشروع معين بالإضافة الى مساهمة هذا الأخير في إدارة المشروع مع المستثمر المحلي للدولة المضيفة في حالة الاستثمار المشترك. أما في حالة الملكية المطلقة فان الغلبة تكون كاملة والتنظيم والتسيير في إدارة المشروع الاستثماري. بالإضافة الى ذلك قيام المستثمر بنقل كمية من الموارد المالية والتكنولوجية وعامل الخبرة التقنية إلى الدول المضيفة.

2- أما رايmond برنارد يعتبره وسيلة نقل للموارد الحقيقية ورؤوس الأموال من دولة الى أخرى وذلك عن طريق مشاركة رأس المال الشركة في شركة أخرى عن طريق إنشاء فرع لها في البلد المضيف أي خارج البلد الأصلي للشركة الأم وظهور شركة جديدة رفقة شركاء جدد .

### المطلب الثاني: تعريف التصدير

إن السلع والخدمات التي يتم إنتاجها في بلد ما وبيعها لمشتريين في بلد آخر، تشكل إلى جانب الواردات ما يدعى بالتجارة الدولية.

1- هي تلك العمليات التي ترتبط بالسلع والخدمات التي يقوم بها بصفة نهائية المقيمون وغير المقيمون في البلد مع الخارج، وبصيغة أخرى تمثل الصادرات طلبا أجنبيا على السلع

والخدمات المنتجة داخل البلد الأمر الذي يؤدي إلى مضاعفة دخل البلاد. (بوديسة، و لبزة، 2020، صفحة 27) .

2-مدى قدرة الاقتصاد على تحقيق مكاسب سلعية ومالية ومعلوماتية، ثقافية، سياحية وبشرية إلى دول وأسواق أخرى، بهدف تحقيق أرباح وقيم مضافة ومضاعفة التوظيف وامتلاك التكنولوجيا (النجار، 2008، صفحة15) .

ومن هنا يمكن استنتاج تعريف شامل للصادرات على أنها:

كل عملية يقوم بها كيان قانوني يخضع لمجموعة من التشريعات الداخلية والدولية، تؤدي الى تحويل منتجات محلية إلى الخارج مقابل عوائد، كما يمكن أن تكون المنتجات الأجنبية المستوردة نهائيا محل هذه العملية عند إعادة تصديرها على حالها أو بتعديل، تتم على إثرها علاقات مالية، بشرية، ثقافية، تكنولوجية، سياسية وغيرها، وبالتالي فهو حلقة وصل اقتصادية بين المجتمعات المحلية والأجنبية.

#### المطلب الثالث: دور الاستثمار الأجنبي المباشر على تطوير الصادرات:

إن الدراسات النظرية تشير إلى وجود علاقات مختلفة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والصادرات مقترنة بمحددات مشتركة، حيث تكون في بعض الأحيان مكملة أو تكاملية، كما يمكن أن تكون سلبية عندما تقوم الشركات المتعددة الجنسيات بحماية منتجاتها الجديدة داخل هيكلها التنظيمي الدولي، مما يؤدي الى قوة المنافسة على الشركات المحلية، وتبقى درجة تلك العلاقات مسألة تجريبية تختلف من بلد لآخر حسب طبيعة الاقتصاد والسياسة التجارية المتبعة، ومن بين الدراسات التجريبية التي تناولت هذا الموضوع على مستوى التحليل الكلي للعوامل نشير إلى ما يلي:

اولاً: دراسة صباح نوري عباس 2013 بحثت العلاقة في ظل ما يؤثر على الدول النامية من مشاكل كبيرة للوصول إلى الأسواق الخارجية، فمن خلال دراسة للاقتصاد المصري خلال فترة 1990 -2010، باستخدام نموذج رياضي يحتوي على أربعة متغيرات مستقلة تمثلت في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، الناتج المحلي الإجمالي، الانفتاح الاقتصادي والتضخم، وقد وضحت أن الاستثمار الأجنبي ذو علاقة مباشرة على زيادة الصادرات من السلع والخدمات (نوري عباس، 2013، صفحة 100).

**ثانيا:** إستخدم Mukhtarov 2019 منهج (ARDL BT) على بيانات للفترة ما بين (1980 إلى 2018)، متعلقة بالصادرات الأردنية كنسبة من الناتج الإجمالي المحلي، وسعر الصرف الحقيقي ومكاسب الإستثمار الأجنبي المباشر كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، وكذا نسبة النمو في إجمالي تكوين رأس المال الثابت، وقد بينت النتائج إلى وجود علاقة طويلة الأجل بين المتغيرات، كما نجد أن هناك دورا إيجابيا وهاما من الناحية الإحصائية للاستثمار الأجنبي على التصدير في الآجال الطويلة، كما أن العلاقة تكاملية مشتركة طويلة الأمد بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع، غير أن الارتفاع في أسعار الصرف ب1% تتخذ منحى سلبي على نمو الصادرات بواقع 5.96%.

### المبحث الثاني: الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خارج المحروقات

نتناول فيه تطور تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر وكذا التوزيع الجغرافي والقطاعي خارج قطاع المحروقات ثم إدراج أهم المكاسب.

#### المطلب الأول: تطور تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر خارج المحروقات

تتميز الجزائر بعدة مزايا طبيعية، فهي ذات مساحة قدرها 2.381.741 كلم<sup>2</sup> تقع في وسط المغرب في الشمال الغربي من القارة الإفريقية يحدها شمالا البحر الأبيض المتوسط، وتمتد جنوبا حتى أعماق الصحراء التي تمتلك منها الجزائر أكثر من 2.000.000 كلم<sup>2</sup>، وهي ذات سواحل بحرية تمتد على 1200 كلم. (هني، 1993، صفحة 5)

بفضل الثروات الطبيعية الضخمة والإمكانيات السياحية المتنوعة التي تمتلكها الجزائر، فهي تعتبر منطقة تدفق طبيعية للاستثمار الأجنبي المباشر، غير أن السياسات الاقتصادية وتسيير هذه الموارد لم يكن بشكل فعال، مما يجعل الجزائر تتخبط في مشاكل عديدة وهذا ما أدى بها إلى فتح المجال أمام الاستثمار الأجنبي المباشر.

لقد حققت الجزائر خلال السنوات الأخيرة مستويات مقبولة من الإستثمارات الأجنبية المباشرة هذا وقد عرفت غياب شبه كامل للإستثمار الأجنبي ويرجع السبب إلى الوضعية الصعبة التي مرت بها الجزائر وعلى جميع الأصعدة، فقد شهدت أزمة الديونية الخارجية زيادة خدمات الدين الخارجي، ففي 2001 عرفت زيادة ملحوظة في حجم الاستثمار الأجنبي المباشر، حيث قدر حجم الاستثمار الأجنبي المباشر المتدفق إلى الجزائر ب1196 مليون

دولار سنة 2001 وهي السنة التي توافقت إصدار الأمر رقم 03/01 وما انطوى عليه من حوافز ضريبية، وكذلك التدفق المحقق في سنة 2002 والمقدرة بـ 1065 مليون دولار الذي تحقق بفضل بيع رخصة الهاتف النقال لشركة أوراسكوم المصرية، وخصوصة شركة الصناعات الحديدية بالحجار لشركة إسبات الهندية ، وهكذا فإن الزيادة ليست نابعة من تحسين في مناخ الاستثمار الذي تعتبر الحوافز الضريبية جزءا منه والدليل على ذلك انخفاض تدفق الإستثمار الأجنبي المباشر في سنة 2003 إلى مستوى 634 مليون دولار، ثم إزداد إلى مستوى 882 مليون دولار سنة 2004 بفضل بيع الرخصة الثالثة للشركة الوطنية للاتصالات الكويتية، وهكذا فإن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في سنة 2001، 2002، 2004 جاءت معظمها من قطاع الاتصالات. (فاطمة الزهراء، 2016 ، صفحة 396)

## المطلب الثاني: التوزيع الجغرافي والقطاعي للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خارج المحروقات

### 1 - التوزيع الجغرافي للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر:

لقد تنوعت الدول المستثمرة في الجزائر سواء كانت دولا أجنبية أو عربية ،وفي إطار علاقاتها مع الإتحاد الأوربي أمضت الجزائر مجموعة من إتفاقات التعاون والشراكة مع أهم ثلاث دول جنوب الإتحاد الأوروبي وهي فرنسا، إسبانيا، إيطاليا وتبرز إستثمارات هذه الدول خاصة في قطاع المحروقات من خلال شركتي Repsol و Cepsa الإسبانيتين و Agip و Sayram و Eniv الإيطاليتين وشركة ELF/Totalfin الفرنسية، بالإضافة إلى بعض الإستثمارات في قطاع الصناعات الغذائية مثل شركة Danone إلى جانب إستثمارات أخرى في صناعة الخبز، الكيمياء، الصيدلة، التعدين. وقد تمثلت الاستثمارات الألمانية في عدد من المشروعات كان أهمها مشروعين هما: دخول شركة Henkel الألمانية كأكبر مشارك مع الشركة الوطنية للمنظفات ENAD، بالإضافة إلى مجموعة Messer الألمانية المختصة في الغازات الصناعية. (محمد، 2006، صفحة 289).

أما بالنسبة للاستثمارات العربية في الجزائر فتعد كل من مصر، البحرين، الكويت، الأردن أهم الدول المستثمرة في الجزائر خاصة في قطاع الإتصالات من خلال شركة أوراسكوم للهاتف الخليوي ،وبعض الأنشطة في قطاع الخدمات ، هذا وقد تركزت

الاستثمارات المصرية خلال عام 2005 ما قيمته 603 مليون أورو ،كما قدرت الإستثمارات الأجنبية المباشرة من طرف المملكة العربية السعودية عام 2005 ما قيمته 247 مليون أورو، وبالتالي فإن هذه الأرقام تشير إلى تطور الإستثمارات الأجنبية المباشرة للدول العربية في الجزائر خلال السنوات الأخيرة. (زينة ، وبشرى ،2020، صفحة 135).

## 2 -التوزيع القطاعي للاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر:

إن الجزائر بلد غني بالمحروقات، كما أن نطاقه المنجمي المقدر ب1,5 مليون كم<sup>2</sup> غير مستغل في معظمه.

كما أنها تزخر ببنية قاعدية هامة وقدرات إنتاجية ضخمة، هذا وقد عرف القطاع تطورات هامة منذ إعتداد القانون رقم 91 -21 في 04 ديسمبر 1991 المعدل للقانون 86-14 المتعلق بالمحروقات والذي يشجع إنفتاح القطاع على الإستثمار الأجنبي، هذه الخطوة الجديدة قدمت دفعة حقيقية للشراكة ، حيث تم التوقيع على أزيد من 60 عقد إستكشاف منذ 1992 بين الشركة الوطنية للمحروقات سوناطراك وشركات أجنبية تعمل في نشاطات الإستكشاف والإستغلال على أساس المشاركة في الإنتاج، حيث أن الشراكة لا تتوقف عند هذا الحد، إنما تصل إلى إيجاد شركات مختلطة في مجال الخدمات، الصيانة، والهندسة ، كما يشجع هذا التحرير لقطاع المحروقات والذي تم توسيعه للأنشطة البترولية الأمامية منذ صدور القانون 05-07 حول المحروقات الصادر في 28أفريل 2005 وهو القانون الذي أنهى إحتكار الدولة للقطاع.

تتركز الإستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر على عدد من قطاعات الإقتصاد الوطني، حيث يمثل قطاعي الصناعة والخدمات مكانة الصدارة سواء من حيث عدد المشاريع المسجلة، والتي تبلغ نسبتها 59% و20% في كل قطاع على التوالي، أو من حيث المبالغ المالية المقررة التي تبلغ نسبتها في قطاع الصناعة بنحو 37% أما في قطاع الخدمات فتقارب 52%، إن هذين القطاعين يعرفان مردودية عالية للشركات الأجنبية، خاصة في قطاع المحروقات، إضافة إلى بعض الأنشطة الصناعية مثل المنتجات الصيدلانية التي شهدت تحسنا منذ 2009، خاصة تلك الشراكة التي أقامتها الشركة الجزائرية للدواء"صيدال" مع الشركة السعودية لإنتاج الدواء بمبلغ 15 مليون دولار، والشركات الأمريكية "فايزر، وباكستار ،وليلي" بمبلغ 100 مليون دولار.(عبد الرزاق ، 2012 ، صفحة 112 ) .

## دور الاستثمار الأجنبي المباشر في تنويع الصادرات خارج المحروقات

لم ترقى قطاعات الزراعة والأشغال العمومية، والصحة، والتجارة بالمستويات المرغوبة، رغم أهميتها، فقطاع الزراعة لم يسجل سوى 3% من القيمة الإجمالية للإستثمارات المقررة، رغم سلسلة الإصلاحات والتحفيزات المعطاة للقطاع، في حين لم يجلب قطاع البناء والأشغال العمومية سوى 41 مشروعا، بما نسبته 9% من عدد المشروعات المقررة، إن هذه النسبة تعد ضئيلة بالنظر إلى التوجه الذي يهدف إلى جلب الرأس المالي الأجنبي وإسهامه في تطوير الهياكل القاعدية، والمشاركة في حل مشكلة السكن في الجزائر. (مصطفى، 2006، صفحة 290)

أما خلال الفترة (2012-2019) فقد كان توزيع الإستثمارات الأجنبية المباشرة كالتالي:

**جدول 1: توزيع الإستثمارات الأجنبية المباشرة المصادق عليها على أهم القطاعات**

### الإقتصادية في الجزائر خلال الفترة 2012-2019

| النسبة % | المبلغ (مليون دج) | النسبة % | عدد المشاريع | النشاط                   |
|----------|-------------------|----------|--------------|--------------------------|
| 0,12%    | 2021              | 1,44%    | 10           | الزراعة                  |
| 27,96%   | 472163            | 14,27%   | 99           | البناء والأشغال العمومية |
| 52,67%   | 889532            | 55,76%   | 387          | الصناعة                  |
| 0,34%    | 5982              | 0,57%    | 4            | الصحة                    |
| 1,55%    | 26216             | 2,16%    | 15           | السياحة                  |
| 17,36%   | 293070            | 25,80%   | 179          | الخدمات                  |
| 100%     | 1688985           | 100%     | 694          | المجموع                  |

المصدر: (بوديسة، و لبزة، 2020، صفحة 27)

نلاحظ من الجدول أعلاه أن الإستثمارات الأجنبية المباشرة تتركز على عدد من قطاعات الإقتصاد الوطني، حيث يمثل قطاع الصناعة والبناء والأشغال العمومية والخدمات

مكانة الصدارة سواء من حيث عدد المشاريع المسجلة، والتي تتراوح نسبتها 55,76% و 14,27% و 25,80% في كل قطاع على التوالي أو من حيث المبالغ المالية المقررة التي تبلغ نسبتها في قطاع الصناعة بنحو 52,67%، أما في قطاع البناء والأشغال العمومية بنحو 27,96%، أما في قطاع الخدمات 17,36%، أما قطاعات الفلاحة والصحة والسياحة فلم تحض بالمستويات المرغوبة رغم أهميتها، فقطاع الفلاحة لم يعرف سوى 0,12% من القيمة الإجمالية للإستثمارات المقررة، في حين لم يجلب قطاع السياحة سوى 15 مشروعا بما نسبته 1,55% من المبالغ المالية المقررة.

### المطلب الثالث: المكاسب المحققة من ترقية وتنويع الصادرات خارج المحروقات

لا شك في أن الاعتماد على إستراتيجية تطوير الصادرات في الجزائر سينتج عنه جملة من الميزات الإيجابية للاقتصاد الوطني ويمكن النظر إليها من زاويتين، ميزات محققة على المستوى الكلي وميزات محققة على المستوى الجزئي. (عبود، وجباري، 2008، صفحة 89).

#### 1) ميزات محققة على المستوى الكلي:

- العمل على توسيع السوق المحلي، وبالتالي إمكانية الاستفادة من مزايا إقتصاديات الحجم.
- إستغلال المكاسب النسبية المتوافرة محليا مع ترقية أساليب الإنتاج الصناعي وإعادة تخصيص الموارد وفقا لإعتبارات الميزة النسبية المتاحة.
- المساهمة في تقليل معدلات البطالة وتقليص التفاوت في توزيع الدخل.
- تحقيق معدلات متزايدة في النمو الإقتصادي.
- إعتداع سعر صرف واقعي، مما يساهم في رفع أداء الصادرات ومضاعفة قدرتها التنافسية.
- فتح المجال على الأسواق الدولية والمنافسة عليها.
- جلب مدخرات إضافية من العملة الصعبة من خلال الزيادة في التصدير.

#### 2) ميزات محققة بالنسبة للمؤسسة:

في هذا الجانب يمكن أن تسجل عدة مكاسب تتمثل في:

## دور الاستثمار الأجنبي المباشر في تنويع الصادرات خارج المحروقات

- زيادة قيمة رقم الأعمال فإذا كانت المؤسسة قوية فإنها بالتصدير تتمكن من توسيع أسواقها والحصول على عوائد جلاء ذلك، فضلا على أنه يمكن للمؤسسة أن تجد في السوق الخارجي فرصة لتصدير منتج خاص أو نادر.
- تسمح تطوير الصادرات للمؤسسة إمكانية تنويع المنتجات المصدرة بهدف الحد من مخاطر التركيز على سوق واحد أو زيون واحد.
- القدرة على المنافسة من خلال الاستفادة من التجارب الأجنبية، ومحاولة مسايرة عجلة التصنيع من حيث الجودة، النوع، الكمية، والزمن.
- الحصول على مردودية قصوى، ذلك أنه في حال إذا كانت التكاليف الثابتة مغطاة من خلال وسائل تمويلية أخرى فإن أرباح التصدير يمكن أن ترتفع بسرعة.

### الخاتمة:

يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر مهما جدا لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، وقد بينت الدراسة أن الاستثمار الأجنبي المباشر مفيد من ثلاث جوانب أساسية حيث يعتبر مصدر لتحويل المعرفة وكذا وسيلة للوصول الى التكامل الإقتصادي كونه مصدر مستقر وثابت لتمويل مختلف المشاريع كما يعمل على كسب مناصب شغل وتدريب العمالة وتطوير الإنتاجية ودعم النمو الإقتصادي، وباعتبار الجزائر من الدول التي تعاني من الممول لمشاريعها بسبب إعتادها على العائدات النفطية ، وجب عليها الاعتماد على البدائل من خلال تدفق المستثمرين الأجانب وتوفير المناخ الملائم من أجل القضاء على الإختلالات في ميزان المدفوعات وتوفير صناعات وقطاعات جديدة التي من شأنها الحصول على النمو والتنمية الإقتصادية وتطوير صادراتها وهذا من خلال إنشاء مؤسسات وهيئات تنظم الجانب الإستثماري خارج المحروقات خاصة في قطاعي السياحة والزراعة .

فمن خلال الدراسة واختبار الفرضيات يمكن استخلاص ما يلي :

ان الاستثمار الأجنبي المباشر يد عاملة على جلب رؤوس أموال اللازمة للتطوير والتنويع في جميع القطاعات الاقتصادية من خلال بعث صناعات جديدة وتطوير جانب الزراعة والسياحة، كذلك العمل على توسيع ونمو بعض النشاطات الاقتصادية وأصبحت تشكل موردا جديدا للمشاريع خارج قطاع المحروقات.

وكنتائج لهذه الدراسة نذكر التالي:

- 1- امتلاك الجزائر على العديد من الميزات التي تجعل منها قطبا اقتصاديا بفضل ما تتوفر عليه من موارد طبيعية وبشرية وموقع جغرافي ومساحة شاسعة.
  - 2- إعطاء الجزائر أهمية كبيرة للاستثمار الأجنبي حيث قامت بإصدار أطر قانونية وتشريعية التي تعمل على تدفق أكبر قدر من الاستثمارات الأجنبية المباشرة.
  - 3- دور وأهمية عائدات الصادرات بالنمو والتنمية الاقتصادية فهي الدافع الأساسي لها وهو ما يعكس الاهتمام الكبير بتطويرها وتنويعها.
  - 4- بذلت الجزائر جهود معتبرة لتنويع وترقية الصادرات وتشجيع الاستثمار الأجنبي في القطاعات خارج قطاع المحروقات.
  - 5- تطوير الجانب البشري والارتقاء بمستوى مهاراته وإيجاد كفاءات قادرة على مسايرة التكنولوجيا وإعطاء خدمات استثمارية وإنجاز مشاريع هادفة من شأنها تقديم الإضافة للاقتصاد الوطني.
  - 6- الإمتيازات المقدمة من قبل الحكومة الجزائرية كالتقليل من الضرائب على المستثمرين الأجانب والتكافؤ في المعاملة مع المستثمر المحلي وتقديم التسهيلات الجمركية في التصدير، كذلك إزالة التجميد على العديد من المشاريع التنموية خارج المحروقات أدت إلى مضاعفة التدفقات الاستثمارية الأجنبية خاصة قطاعي الزراعة والسياحة لتوفرها على مناطق واسعة ومواقع صالحة إلى العمل السياحي.
- ومما سبق يمكن ان نطرح جملة من التوصيات وهي:
- 1- يجب على الدولة الجزائرية الاستفادة من تجارب الدول سواء النامية والمتقدمة في استقطاب الاستثمار الأجنبي من خلال دراسة نقاط قوة وضعف الأساليب المتبعة في هذا المجال.
  - 2- إعطاء أهمية للبحث العلمي وتطويره والعمل على ترقية الجانب البشري ومنح الفرصة للعمالة المحلية المؤهلة لمسايرة التسارع التكنولوجي الحاصل.
  - 3- ضرورة توفير البنية التحتية للاستثمار الأجنبي من خلال وسائل الاتصال والهيكل الضرورية والنظم والتشريعات التي من شأنها أن تعطي مناخ استثماري جيد وكذا فتح الأسواق المحلية للأجانب وترقية وتطوير العمل المصرفي.

على الحكومة الجزائرية أن تركز أيضا على التنمية خارج قطاع المحروقات من خلال دعم الشركات الأجنبية على الإستثمار في قطاعات أخرى خارج قطاعها وهذا من خلال إستغلال جزء من أرباحها في قطاعات أخرى خارج المحروقات مقابل الحصول على مكاسب ومكافآت استثنائية.

#### قائمة المراجع :

- فائزة علي صوشة ، تأثير الإستعمار الأجنبي المباشر على النمو الإقتصادي (داسة مقارنة بين الجزائر والصين). الجزائر ، 2015.
- بوديسة أحمد العبسي ، علي لينة هشام ، أثر تنمية الصادرات خارج المحروقات على النمو الاقتصادي في الجزائر. الجزائر ، 2020 .
- النجار فريد ، التصدير المعاصر والتحالفات الإستراتيجية ، الإسكندرية ، مصر ، 2008.
- نوري عباس صباح ، الإستثمار الأجنبي المباشر والصادرات المصرية للمدة 1990 - 2010، 2013 .
- مني أحمد، إقتصاد الجزائر المستقلة، الجزائر ، 1993 .
- محمد قويدري ، أهمية الإستثمار الأجنبي المباشر في ترقية أداء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. الجزائر ، 2006،
- عبود زرقين، جباري شوقي ، مشكلة إختيار إستراتيجيات التنمية البديلة بين الحاضر والمستقبل. الجزائر ، 2008 .
- مصطفى بابكر ، الأساليب الحديثة لتنمية الصادرات ، الجزائر ، 2006.
- فاطمة الزهراء قدواوي ، ضمانات الاستثمار في التشريع الجزائري ، الجزائر ، 2016 .
- زينة شريط، بشري محروق، محددات الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر دراسة قياسية خلال الفترة (1990-2018) ، ميلة ، 2020 .
- مدوري، عبد الرزاق ، تحليل فعالية السياسات العمومية في ترقية الصادرات خارج المحروقات في الجزائر، وهران ، الجزائر ، 2012 .